

تحديات النظام الاقتصادي الدولي

على مدى معظم العقود السبعة التي أعقبت مؤتمر بريتون وودز عام 1944، حقق النظام الاقتصادي الدولي - المدعوم بصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وخليفتها منظمة التجارة العالمية، وشبكة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف - نتائج باهرة. فبين عامي 1950 و2007، نما متوسط دخل الفرد العالمي بمعدل سنوي بلغ حوالي 2.1٪، وتوسعت التجارة العالمية بوتيرة أسرع من الناتج في كل عام تقريبًا، وانتُشِل مئآت الملايين من الناس في شرق آسيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية من براثن الفقر. وبدأ النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي، في نظر العديد من المراقبين، نظامًا متينًا وقادرًا على تعزيز ذاته.

ومع ذلك، ومنذ الأزمة المالية العالمية التي اندلعت بين عامي 2007 و2009، كشفت سلسلة من الصدمات - أزمة ديون منطقة اليورو، وصعود النزعة القومية الاقتصادية، والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وجائحة كوفيد-19، والغزو الروسي لأوكرانيا وما تبعه من أزمات في الطاقة والغذاء، وتفاقم حالات الطوارئ المناخية - عن مواطن ضعف عميقة في هذا النظام. وقد تزايد حديث الباحثين وصناع السياسات عن "تباطؤ العولمة"، و"التفتت الحيو-اقتصادي"، واحتمالية نشوب "حرب باردة جديدة" تقوم على أساس تكتلات تكنولوجية ونقدية متنافسة. إذ أصبحت المؤسسات متعددة الأطراف نفسها ساحات للصراع الجيوسياسي، حيث شُلت آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، وانحازت حوكمة صندوق النقد الدولي نحو توزيعات قوى عفا عليها الزمن، وعجزت مجموعة العشرين عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضايا السياسة الأساسية.

1. أزمة إدارة التجارة متعددة الأطراف

1-1. شلل منظمة التجارة العالمية

صُممت منظمة التجارة العالمية، التي تأسست عام 1995 كنتيجة مؤسسية لمفاوضات جولة أوروغواي، لتوفير إطار عمل قائم على القواعد للتجارة العالمية، ونظام فعال لتسوية المنازعات، ومنتدى تفاوض مستمر لتحرير التجارة. إلا أن هذه المؤسسة تعاني الآن من خلل كبير في جميع هذه الجوانب الثلاثة.

آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية - التي وصفها كلود بارفيلد بأنها "جوهر تاج النظام التجاري" - أصبحت معطلة فعلياً. فقد توقفت هيئة الاستئناف، التي تراجع قرارات هيئات التحكيم وتوفر

اليقين القانوني من خلال اجتهاداتها القضائية، عن العمل في ديسمبر 2019 عندما منعت الولايات المتحدة، في عهد إدارتي ترامب وبايدن، تعيينات جديدة، مما ترك الهيئة بدون الحد الأدنى المطلوب من الأعضاء الثلاثة للنظر في القضايا. وزعمت الولايات المتحدة أن هيئة الاستئناف تجاوزت صلاحياتها بإصدارها آراءً استشارية وإرساء سوابق ملزمة تتجاوز ما نصت عليه اتفاقية تسوية المنازعات. وردّ النقاد بأن هذه الاعتراضات كانت في معظمها ذرائع واهية، وأن الدافع الحقيقي هو عدم الرضا عن الأحكام الصادرة ضد التدابير التجارية الأمريكية. ومهما كان الدافع، فقد كانت العواقب العملية وخيمة: إذ يمكن للدول التي تواجه أحكامًا سلبية أن تستأنفها في فراغ إجرائي، مما يُفرغ آلية الردع من أثرها.

أما جولة الدوحة للتنمية، التي انطلقت عام 2001 بهدف إبرام اتفاقية تجارية متعددة الأطراف شاملة تُعطي الأولوية لمصالح الدول النامية، فقد انهارت نهائيًا بحلول عام 2015 بعد إخفاقات متكررة في المؤتمرات الوزارية في كانكون وهونغ كونغ وجنيف ونيروبي. وقد تعددت أسباب فشلها المتمثلة في: الخلافات التي لا يمكن التوفيق بينها بين الدول المتقدمة والنامية بشأن الإعانات الزراعية والوصول إلى الأسواق غير الزراعية؛ وظهور تجار رئيسيين جدد مثل الصين والهند والبرازيل الذين لم يكن من الممكن استيعاب مصالحهم ضمن إطار التفاوض الحالي؛ والتفضيل المتزايد للاقتصادات الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة، للصفقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي يمكن إبرامها بسرعة أكبر وبشروط أكثر ملاءمة.

1-2. انتشار اتفاقيات التجارة التفضيلية

في ظل الفراغ الذي خلفه الركود متعدد الأطراف، اندفعت موجة من اتفاقيات التجارة التفضيلية. وتُحصى منظمة التجارة العالمية أكثر من 350 اتفاقية سارية المفعول حاليًا، بالإضافة إلى مئات أخرى قيد التفاوض أو في انتظار التصديق. وبينما يرى بعض الاقتصاديين أن اتفاقيات التجارة التفضيلية يمكن أن تُشكل "لبنة أساسية" لتحرير أوسع نطاقًا، تشير الأدلة السائدة إلى أنها تُنشئ "شبكة معقدة" من القواعد المتداخلة وغير المتسقة، مما يفرض تكاليف امتثال باهظة، لا سيما على صغار التجار ومصدري الدول النامية. ويمكن أن تُشكل أحكام قواعد المنشأ، على وجه الخصوص، عوائق أمام التجارة تحت غطاء الليبرالية، إذ تُلزم الشركات بإثبات وجود محتوى محلي كافٍ للتأهل للحصول على تعريفات تفضيلية، وهو عبء قد يتجاوز وفورات التعريفات نفسها.

وقد مثلت الاتفاقيات الإقليمية الكبرى في العقد الثاني من الألفية - الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، والشراكة عبر الأطلسي للتجارة والاستثمار (TTIP)، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) -

محاولات لمعالجة هذا التشتت على نطاق واسع. إذ حققت الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، التي وُقعت عام 2020 وتضم خمسة عشر اقتصادًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تمثل حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، نجاحًا جزئيًا في تنسيق القواعد عبر منطقة واسعة، لكنها استبعدت الهند بشكل ملحوظ، وأبقت على عوائق كبيرة في قطاعي الزراعة والخدمات. ومن جانب آخر صمدت اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) أمام انسحاب الولايات المتحدة لتصبح الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP)، ولكن أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية تضاءلت بسبب غياب أكبر اقتصاد في العالم.

1-3. تصاعد النزعة الحمائية وعودة السياسة الصناعية

لعلّ التحدي الأبرز الذي يواجه النظام التجاري متعدد الأطراف هو التحوّل الأيديولوجي عن التجارة الحرة كمبدأ حاكم في الاقتصادات الكبرى حول العالم. وقد شجّع رد الفعل السياسي ضد العولمة - والذي تجلّى انتخابيًا في تصويت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وانتخاب دونالد ترامب، وتعزيز الأحزاب القومية الاقتصادية في أنحاء أوروبا - الحكومات على فرض قيود تجارية، وتقديم إعانات، وتطبيق سياسات صناعية على نطاق لم يُشهد له مثيل منذ سبعينيات القرن الماضي.

وثّقت مبادرة "الإنذار التجاري العالمي"، وهي مبادرة رصد، أكثر من 2500 تدخل تجاري ضار سنويًا بين عامي 2018 و2022، أي بزيادة خمسة أضعاف مقارنةً بالفترة المرجعية قبل عام 2009. شكّلت الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة بموجب المادة 232 على الصلب والألومنيوم، والرسوم الجمركية التي فرضتها بموجب المادة 301 على البضائع الصينية، والإجراءات الانتقامية اللاحقة من جانب الصين والاتحاد الأوروبي وغيرهما، أكبر خروج عن مبادئ منظمة التجارة العالمية في عدم التمييز منذ تأسيسها.

لم تُلغ إدارة بايدن الرسوم الجمركية التي فرضتها الإدارة السابقة، بل زادت من تدخلاتها من خلال قانون خفض التضخم (2022) وقانون CHIPS والعلوم (2022)، اللذين قدّما دعماً هائلاً لقطاعي تصنيع أشباه الموصلات والطاقة النظيفة المحليين. وقد اشتكى الحلفاء الأوروبيون من أن هذا الدعم ينتهك التزامات منظمة التجارة العالمية، ويهدد بسحب الاستثمارات من أوروبا. وردّ الاتحاد الأوروبي بإصدار قانونه الخاص بالصناعات ذات الانبعاثات الصفيرية. قد ينتج عن سباق الدعم التنافسي هذا - الذي أطلق عليه داني رودريك اسم "الإنتاجية" - فوائد في قطاعات مستهدفة ولكنه ينطوي على مخاطر تصاعد الصراع التجاري وتقويض معايير عدم التمييز التي تركز عليها المنظومة متعددة الأطراف.

2- استخدام الترابط الاقتصادي والتفتت الجيو-اقتصادي كسلاح

يُعدّ مفهوم "الترايط المُسيّس" الذي طرحه هنري فاريل وأبراهام نيومان (2019) من أهمّ المساهمات الفكرية في فهم ديناميكيات الاقتصاد الدولي المعاصر. فبالاستناد إلى حجج المؤسسة الليبرالية السابقة التي تُشير إلى أن الترايط الاقتصادي يُعزّز السلام والتعاون، حيث يُجادل فاريل ونيومان بأنّ بنية الترايط تُؤثّر بشكلٍ كبير: فعندما تتميّز الشبكات العالمية بمراكز غير متكافئة تمرّ عبرها تدفقات مالية عديدة، يُمكن للدول التي تُسيطر على هذه المراكز أن تستغلّ موقعها لجمع المعلومات الاستخباراتية، وإجبار الخصوم، وانتزاع تنازلات جيوسياسية. ويوضّحان ذلك من خلال مركزية الدولار الأمريكي في المدفوعات العالمية، وسيطرة الولايات المتحدة على نظام سويفت للرسائل المالية، وهيمنتها على سلاسل توريد أشباه الموصلات.

يساعد هذا الإطار في تفسير النطاق الواسع للأدوات الاقتصادية التي استخدمتها القوى الكبرى ضد بعضها البعض في السنوات الأخيرة: العقوبات المالية، وضوابط التصدير، وفحص الاستثمارات، ومتطلبات توطين البيانات، والقيود المفروضة على نقل التكنولوجيا. وكما يلاحظ دانيال دريزنر، "أصبح تسخير التمويل والتجارة والتكنولوجيا سمةً أساسيةً للجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين". ويتمثل الأثر العملي لذلك في تحويل الترايط الاقتصادي من مصدر منفعة متبادلة إلى نقطة ضعف يجب إدارتها، والحد منها إن أمكن.

2-1. العقوبات ونظام الدولار

شهد استخدام الولايات المتحدة للعقوبات المالية توسعًا كبيرًا منذ مطلع العقد الأول من الألفية الثانية. ويتولى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC) إدارة برامج العقوبات التي تشمل عشرات الدول والكيانات والأفراد. إن مكانة الدولار كعملة الاحتياط المهيمنة عالميًا - حيث شكّل ما يقارب 59% من احتياطات النقد الأجنبي المخصصة في عام 2022 - تمنح الولايات المتحدة نفوذًا استثنائيًا: فبسبب ضرورة مرور المعاملات المقومة بالدولار عبر النظام المصرفي الأمريكي، تستطيع واشنطن فعليًا استبعاد الأطراف الخاضعة للعقوبات من التمويل العالمي بالدولار.

وقد مثّلت العقوبات المالية الشاملة المفروضة على روسيا عقب غزوها لأوكرانيا في فبراير 2022 - بما في ذلك تجميد ما يقارب 300 مليار دولار من أصول البنك المركزي الروسي المودعة لدى مؤسسات مالية غربية، واستبعاد روسيا من نظام سويفت - أبرز استخدام للقوة المالية في حقبة ما بعد الحرب. وبينما فرضت هذه الإجراءات تكاليف باهظة على الاقتصاد الروسي، فقد أثارت أيضًا قلق الدول الأخرى التي تحتفظ باحتياطات من الدولار وتعتمد على أنظمة مالية قائمة على الدولار. سارعت الصين والهند والمملكة

العربية السعودية وغيرها من الدول في تطوير أنظمة دفع بديلة وزيادة حيازاتها من الأصول غير الدولار، مما أثار تساؤلات جدية حول استدامة هيمنة الدولار على المدى البعيد.

2-2. فصل سلاسل التوريد والمنافسة التكنولوجية

كشفت جائحة كوفيد-19 عن هشاشة سلاسل التوريد العالمية القائمة على نظام "التوريد في الوقت المناسب"، والتي رُوِيَ فيها الكفاءة على حساب المرونة. وقد دفع النقص في معدات الوقاية الشخصية وأشباه الموصلات والمكونات الصيدلانية، والذي تركز في عدد قليل من الدول -ولا سيما الصين- الحكومات في جميع أنحاء العالم المتقدم إلى إعادة النظر في جدوى التخصص العميق والسعي نحو الاستقلال الاستراتيجي في القطاعات الحيوية.

وأصبحت المنافسة التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين المحور الرئيسي الذي تُنظَّم حوله عملية إعادة هيكلة سلاسل التوريد. فرضت الولايات المتحدة قيودًا شاملة على صادرات أشباه الموصلات المتقدمة ومعدات تصنيعها، ما حدّد من نقلها إلى الصين وضغط على الدول الحليفة لتبني إجراءات مماثلة. وردّت الصين بزيادة استثماراتها بشكل كبير في قدراتها المحلية في مجال أشباه الموصلات في إطار مبادرات مثل "صنع في الصين 2025"، كما قيّدت صادرات الغاليوم والجرمانيوم، وهما مادتان أساسيتان لأشباه الموصلات وغيرها من الصناعات التكنولوجية المتقدمة.

وتشير محاكاة صندوق النقد الدولي إلى أن الانفصال التكنولوجي الكامل بين الولايات المتحدة والصين قد يُخفّض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تصل إلى 5% على المدى الطويل، وهي خسارة تُعادل الناتج المحلي الإجمالي المُجمّع لألمانيا واليابان، وذلك بشكل أساسي من خلال القضاء على المكاسب المُتحققة من الانتشار التكنولوجي والتخصص. لا تزال سيناريوهات التجزئة الأكثر اعتدالاً تولد خسائر تتراوح بين 0.2 و 0.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع تحمل الاقتصادات المفتوحة الأصغر حجمًا لأكبر التكاليف، والتي تقع بين الكتلتين.

2-3. إعادة التوطين مع الشركاء وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية

استجابةً للتوترات الجيوسياسية، تسعى الحكومات والشركات إلى ما أطلقت عليه وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين مصطلح "إعادة التوطين مع الشركاء"، وهو نقل سلاسل التوريد إلى شركاء متوافقين معها جيوسياسيًا بدلاً من الموردين العالميين الأكثر كفاءة. ورغم منطقية هذا المفهوم سياسيًا، إلا أن تداعياته الاقتصادية معقدة ومكلفة. فقد بُنيت سلاسل القيمة العالمية على مدى عقود لاستغلال المزايا النسبية في

عشرات الدول؛ ولا يمكن تكرارها بين مجموعة أصغر من الشركاء المقبولين جيوسياسياً بسرعة أو بتكلفة زهيدة.

ويدعم بعض الأدلة التجريبية الاتجاه الأوسع نحو إقليمية سلاسل التوريد، والذي يُطلق عليه أحياناً "إعادة التوطين إلى مناطق قريبة" أو "إعادة التوطين إلى مناطق أبعد". توصلت دراسة (2023) إلى أن الواردات الأمريكية قد تحولت بالفعل نحو شركاء "أقرب" في المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وابتعدت عن الصين، في قطاعات تخضع للتعريفات الجمركية والمخاوف الأمنية. ومع ذلك، وجدت الدراسة أيضاً أن جزءاً كبيراً من إعادة التوطين الظاهرية ينطوي على قيام الشركات الصينية بنقل عمليات التصنيع إلى دول ثالثة، وهي ظاهرة تُوصف أحياناً باستراتيجيات "الصين + 1"، مما يُضعف النية الجيوسياسية دون القضاء على خسارة الكفاءة الاقتصادية.

3- عدم الاستقرار المالي العالمي والنظام النقدي الدولي

3-1. العيوب الهيكلية في النظام النقدي الدولي

اتسم النظام النقدي الدولي -مجموعة القواعد والمؤسسات والاتفاقيات التي تحكم أسعار الصرف، وتسوية ميزان المدفوعات، وتوفير السيولة الدولية -بتوترات هيكلية عميقة منذ انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة في الفترة 1971-1973. وقد اعتمد النظام الناتج، الذي وصفه ويليامسون (1977) بأنه "نظام غير مكتمل"، على الدولار الأمريكي كعملة الاحتياط الرئيسية في العالم، وهو دور يُؤلّد ما وصفه باري إيشنغرين بأنه "امتياز باهظ" للولايات المتحدة - يسمح لها بالافتراض بأسعار فائدة منخفضة وتحمل عجز مستمر في الحساب الجاري - و"عبء باهظ"، إذ قد يتطلب الحفاظ على سيولة الدولار للعالم سياسات اقتصادية كلية لا تتوافق مع الاحتياجات المحلية للولايات المتحدة.

يُجسّد هذا الترتيب، في صورته الحديثة، "معضلة تريفين" التي حددها الخبير الاقتصادي روبرت تريفين (1960): إذ يتعين على الدولة التي تمتلك عملة احتياطية أن تُسجّل عجزاً في حسابها الجاري لتزويد العالم بعملتها، لكن استمرار هذا العجز يُقوّض في نهاية المطاف الثقة في تلك العملة. ورغم أن الدولار أثبت مرونة أكبر مما توقعه تريفين - ويعود ذلك جزئياً إلى عدم وجود بدائل كافية - إلا أن التوتر الكامن لا يزال قائماً. فالعجز الكبير في الحساب الجاري للولايات المتحدة، وكونها صاحبة أكبر صافي مدين دولي في العالم، وارتفاع مستويات الدين العام (التي يتوقع مكتب الميزانية في الكونغرس أن تصل إلى 180%

من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2053)، كلها أمور تُثير تساؤلات مشروعة حول استدامة هيمنة الدولار على المدى الطويل.

3-2. الأزمات المالية وعدوى الانتشار

أظهرت الأزمة المالية العالمية 2007-2009 المخاطر النظامية الكامنة في نظام مالي دولي مُتكامل للغاية. ما بدأ كانهيار محلي في سوق الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة، سرعان ما انتشر عبر الأنظمة المصرفية المترابطة، وأسواق المال، وتدفقات رأس المال، ليحدث أشد انكماش في التجارة العالمية والإنتاج منذ الكساد الكبير. انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.1% في عام 2009، وهو أول انخفاض سنوي في حقبة ما بعد الحرب، وانهارت التجارة العالمية بنسبة 12%.

عززت الإصلاحات المالية التي أعقبت الأزمة - معايير بازل 3 لرأس المال والسيولة، وقانون دود-فرانك في الولايات المتحدة، والاتحاد المصرفي الأوروبي - من قدرة البنوك الكبرى على الصمود. مع ذلك، يرى النقاد أن المخاطر النظامية قد انتقلت بدلاً من أن تُزال. يُشكّل القطاع المالي غير المصرفي - صناديق التحوط، وصناديق أسواق المال، والاستثمار الخاص، وشركات التأمين - حالياً ما يقارب نصف الأصول المالية العالمية، ولا يزال يخضع لتنظيم أقل صرامة من البنوك التقليدية. وقد أوضحت أزمة "الاندفاع نحو السيولة" في مارس 2020، حين تسبّب الذعر المرتبط بجائحة كوفيد-19 في شلّ حتى أسواق سندات الخزنة الأمريكية، كيف يُمكن للضغوط في القطاع المالي غير المصرفي أن تُهدّد النظام المالي ككلّ بسرعة.

3-3. أزمة الديون السيادية في الدول النامية

أدى اجتماع جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، وارتفاع قيمة الدولار، وصدّات أسعار الطاقة والغذاء، إلى أزمة ديون سيادية حادة في عدد كبير من الاقتصادات النامية والناشئة. بحلول منتصف عام 2023، قدر صندوق النقد الدولي أن حوالي 60% من البلدان منخفضة الدخل كانت تعاني من أزمة ديون أو معرضة لخطر كبير منها، وأن عدداً من البلدان متوسطة الدخل - بما فيها سريلانكا وباكستان وغانا وزامبيا - قد تخلّفت عن سداد ديونها أو سعت للحصول على تمويل طارئ.

إن آلية إعادة هيكلة الديون السيادية قاصرة للغاية. فقد صُممت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) ومبادرة تخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف (MDRI) التابعتان لصندوق النقد الدولي لعالم

كان فيه الدائنون الثنائون الرسميون (أعضاء نادي باريس) يمتلكون معظم الديون السيادية. أما اليوم، فتزايد حصة الدائنين من القطاع الخاص - ولا سيما حاملي السندات - والدائنين الرسميين الجدد، وعلى رأسهم الصين، الذين تختلف ممارساتهم الإقراضية وشروطهم وإجراءات تسوية ديونهم اختلافاً جوهرياً عن تلك الخاصة بأعضاء نادي باريس التقليديين. لم يُحرز الإطار المشترك لإعادة هيكلة الديون التابع لمجموعة العشرين، والذي أنشئ عام 2020، تقدماً يُذكر في القضايا القليلة المُقدمة إليه، إذ يُعاني من مشاكل في التنسيق، ورفض بعض الدائنين، وتردد الصين في قبول تخفيضات في قيمة الديون من شأنها أن تُكبد بنوك السياسة الحكومية الصينية خسائر.

والنتيجة هي ما يُطلق عليه البعض "دبلوماسية فخ الديون" المعكوسة - ليس، كما زُعم في البداية، أن الصين تهدف استراتيجياً إلى الاستحواذ على الأصول المتعثرة، بل إن نهج الإقراض التجاري الصيني وإصرارها على أن تُعامل كدائن مُفضل يجعلان تسوية ديون الدول منخفضة الدخل أكثر تعقيداً واستغراقاً للوقت مما ينبغي.

3-4. سياسات البنوك المركزية وآثارها الجانبية

أحدثت السياسات النقدية الاستثنائية التي انتهجتها البنوك المركزية الكبرى استجابةً للأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19 - كخفض أسعار الفائدة إلى ما يقارب الصفر، والتيسير الكمي، والتوجيهات المستقبلية - آثاراً جانبية كبيرة على اقتصادات الدول النامية والناشئة. فقد أدت تدفقات رؤوس الأموال خلال فترات انخفاض أسعار الفائدة في الدول المتقدمة إلى تضخم أسعار الأصول وأسعار الصرف في الدول المتلقية، بينما أدى التحول المفاجئ نحو تشديد السياسة النقدية الذي بدأ في عام 2022 - والذي شهد أسرع دورة لزيادة أسعار الفائدة في أربعة عقود في الولايات المتحدة - إلى تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض قيمة العملات، وضغوط مالية في الأسواق الناشئة.

تكمن المشكلة في هيكليتها: إذ يضع الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي وغيرهما من البنوك المركزية الكبرى سياساتٍ محلية، مع التزام رسمي محدود بمراعاة الآثار الجانبية الدولية. دعا راغورام راجان، محافظ بنك الاحتياطي الهندي السابق، مراراً وتكراراً إلى تحسين تنسيق السياسات النقدية الدولية، مُشيراً إلى أن النظام الحالي يُلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد العالمي، حيث تُؤدي قرارات البنوك المركزية الفردية الرشيدة إلى نتائج دون المستوى الأمثل على المستوى الجماعي. ويُقدم إطار السياسات المتكامل لصندوق النقد

الدولي توجيهات تحليلية للدول التي تُدير تدفقات رأس المال، إلا أنه يفتقر إلى القوة الإلزامية، كما أنه يُطبق بشكل غير متسق.

4-التحول التكنولوجي، والتجارة الرقمية، وعجز الحوكمة

4-1.الاقتصاد الرقمي ومواطن قصوره

أدى النمو المتسارع للاقتصاد الرقمي - الذي يشمل التجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، وتدفق البيانات، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، ومنصات الأعمال - إلى ظهور قطاعاتٍ لا تستطيع أطر الحوكمة الاقتصادية الدولية القائمة التعامل معها بكفاءة. فقد باتت تدفقات البيانات عبر الحدود تُؤد قيمة اقتصادية أكبر من التجارة التقليدية في السلع، ومع ذلك، لا يوجد إطار متعدد الأطراف يُنظّم التعامل معها، على غرار اتفاقية الجات للسلع أو الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) للخدمات.

ويتم سدّ فجوة الحوكمة - جزئيًا وبشكل غير متسق - من خلال أنظمة تنظيمية وطنية وإقليمية متنافسة. يُجسد كلٌّ من اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) للاتحاد الأوروبي، وقانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا، وقانون حماية المعلومات الشخصية في الصين، وقانون حماية البيانات الشخصية الرقمية المقترح في الهند، مفاهيمٍ مختلفةً تمامًا لحقوق البيانات، ومسؤولية المنصات، ودور الدولة المسموح به في الوصول إلى البيانات. وتؤدي هذه الاختلافات إلى تكاليف امتثال للشركات متعددة الجنسيات، وتُعيق الابتكار القائم على البيانات، وتُسبب انتهاكات دبلوماسية متكررة، كما يتضح من المعركة القانونية المستمرة حول عمليات نقل البيانات عبر الأطلسي بموجب اتفاقية درع الخصوصية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

لقد صمد قرار منظمة التجارة العالمية بتعليق الرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني -المطبق منذ عام 1998- أمام المؤتمرات الوزارية المتعاقبة، على الرغم من المطالبات المستمرة من دول نامية كالهند وجنوب أفريقيا بإنهاء هذا القرار، بحجة أنه يحرّمها من مصدر هام محتمل لإيرادات التعريفات الجمركية، ويقيد قدرتها على بناء صناعات رقمية محلية. ويجسد النقاش الدائر حول هذا التعليق التوترات الأوسع نطاقًا بين الاقتصادات المتقدمة والنامية بشأن إدارة التجارة الرقمية.

4-2.الذكاء الاصطناعي واضطراب سوق العمل

أدى الذكاء الاصطناعي، ولا سيما الذكاء الاصطناعي التوليدي منذ إطلاق نماذج اللغة الضخمة في 2022-2023، إلى تفاقم المخاوف بشأن البطالة التكنولوجية واستقطاب الأجور. ولا تزال الآثار الاقتصادية للذكاء الاصطناعي على أسواق العمل محل جدل. فقد وجد أسيموغلو وريستريبو أن الأتمتة السابقة أدت إلى إزاحة العمال دون توفير مهام جديدة كافية للتعويض، مما أدى إلى ركود أجور العمال الروتنيين. تشير تحليلات صندوق النقد الدولي للذكاء الاصطناعي التوليدي إلى أنه قد يؤثر على نحو 40% من الوظائف عالمياً، مع تأثير أكبر في الاقتصادات المتقدمة، وله القدرة على تفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

إن البُعد الدولي لتأثيرات الذكاء الاصطناعي على سوق العمل لا يحظى بالتقدير الكافي. فإذا ما قام الذكاء الاصطناعي المتقدم بأتمتة المهام التي يؤديها حالياً عمال ذوو أجور منخفضة في البلدان النامية - لا سيما في مجال الاستعانة بمصادر خارجية لعمليات الأعمال والخدمات الرقمية القابلة للتداول - فقد يُقوّض ذلك أحد مسارات التنمية الرئيسية التي مكنت دولاً مثل الهند والفلبين وفيتنام من الارتقاء في سلسلة القيمة دون تحقيق تصنيع كامل. قد لا يكون "المسار التاريخي" للصناعات كثيفة العمالة، الذي نقل اقتصادات شرق آسيا من الفقر إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط، متاحاً للدول النامية المتأخرة إذا ما استطاعت الروبوتات أداء تلك الوظائف بتكلفة أقل.

4-3. ضرائب الاقتصاد الرقمي

إن النظام الضريبي الدولي للشركات، القائم على قواعد التسعير التحويلي وفقاً لمبدأ التعاملات التجارية العادلة، ومبدأ فرض الضرائب على الأرباح حيث تُخلق القيمة وحيث يكون للشركات وجود مادي، غير ملائم بشكل واضح لعصر الشركات الرقمية متعددة الجنسيات التي تستطيع تحقيق إيرادات هائلة من أي منطقة دون إنشاء وجود خاضع للضريبة فيها. تمكنت شركات مثل جوجل وفيسبوك وأبل وأمازون ونتفليكس من تقليل الالتزامات الضريبية العالمية عن طريق توجيه الأرباح عبر ولايات قضائية ذات ضرائب منخفضة - مثل أيرلندا ولوكسمبورغ وهولندا - أو مراكز خارجية - مثل جزر كايمان وبرمودا - بطرق قانونية ولكن يعتبرها العديد من الحكومات والمواطنين غير معقولة.

يمثل حل الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين، ذو الركيزتين، والذي وافقت عليه مبدئياً 137 دولة في أكتوبر 2021، الإصلاح الأكثر طموحاً لضرائب الشركات الدولية منذ قرن. وتقتضي الركيزة الأولى بإعادة توزيع جزئي لحقوق فرض الضرائب على الأرباح المتبقية للشركات

متعددة الجنسيات الكبرى إلى السلطات القضائية المحلية؛ بينما تقضي الركيزة الثانية بتحديد حد أدنى عالمي لضريبة الشركات بنسبة 15%، بهدف وضع حد لتنافس الشركات على خفض الضرائب. إلا أن التنفيذ كان بطيئاً ومعقداً وغير مكتمل. فالركيزة الأولى تتطلب تصديق الكونغرس الأمريكي، وهو ما لم يحدث بعد؛ أما الركيزة الثانية فقد اعتمدها الاتحاد الأوروبي والعديد من الاقتصادات المتقدمة، لكنها تواجه مقاومة في الدول ذات الضرائب المنخفضة، ورفضتها بعض الدول النامية التي ترى أنها لا تلبى مصالحها بشكل كافٍ.

5- عدم المساواة والتنمية وتأكل الشرعية

5-1. التدايعات التوزيعية للعولمة

تُعدّ العلاقة بين العولمة الاقتصادية وعدم المساواة من أكثر المسائل الاقتصادية جدلاً من الناحية التجريبية. وقد تعقدّ الإجماع السائد خلال معظم فترة التسعينيات والعقد الأول من الألفية الثانية - والذي مفاده أن العولمة قلّلت من عدم المساواة بين الدول من خلال رفع الدخول في الصين والهند وغيرها من الأسواق الناشئة - بسبب الأدلة على تزايد عدم المساواة داخل الدول، والتدايعات التوزيعية على فئات محددة من العمال في الاقتصادات المتقدمة.

أوضح منحني "الفيل" لبرانكو ميلانوفيتش لنمو الدخل العالمي بين عامي 1988 و2008 أن أكبر المكاسب النسبية تحققت لأولئك الذين يقعون في النسبة المئوية 50-70 من توزيع الدخل العالمي (الطبقات المتوسطة الآسيوية بشكل أساسي) وأعلى 1% عالمياً، في حين أن أولئك الذين يقعون في النسبة المئوية 75-90 - الطبقات العاملة والمتوسطة الدنيا في الاقتصادات المتقدمة - شهدوا ركوداً أو انخفاضاً في الدخول الحقيقية. بينما أظهرت دراسة أوتور ودورن وهانسون أن المنافسة من الواردات الصينية كان لها آثار سلبية محلية كبيرة على فرص العمل في الولايات المتحدة - مما أدى إلى ما يُعرف بـ"صدمة الصين" - تشير الدراسات الأوسع نطاقاً إلى أن التغيير التكنولوجي، وليس التجارة، كان المحرك الرئيسي لعدم المساواة داخل الدول في الاقتصادات المتقدمة.

ومع ذلك، كانت العواقب السياسية لتأثيرات العولمة التوزيعية وخيمة. وتفترض "المعضلة الثلاثية" الشهيرة لرودريك، أو "المعضلة السياسية الثلاثية للاقتصاد العالمي"، أنه لا يمكن الحفاظ على التكامل الاقتصادي العميق والسيادة الوطنية والسياسة الديمقراطية في آن واحد: إذ يمكن لأي دولة أن تمتلك اثنين منها، ولكن عليها أن تضحي بالثالث. يمثل رد الفعل السياسي ضد العولمة في العقد الثاني من الألفية، وفقاً لهذا

التفسير، سياسات ديمقراطية تعيد تأكيد السيادة الوطنية في مواجهة التكامل العميق، وهو تأكيد أدى إلى زعزعة استقرار النظام الاقتصادي الدولي.

5-2. التوترات بين الشمال والجنوب وأجندة التنمية

لطالما تعرض النظام الاقتصادي الدولي لانتقادات من الدول النامية وأنصارها الأكاديميين، لكونه مصممًا لخدمة مصالح الاقتصادات المتقدمة. وقد اتخذ هذا النقد أشكالًا مختلفة على مر العقود: نظرية التبعية في الستينيات والسبعينيات، والمطالبات بنظام اقتصادي دولي جديد في السبعينيات، والمناقشات الحديثة حول "إجماع واشنطن" والشروط المفروضة على قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تركز التوترات المعاصرة بين الشمال والجنوب في النظام الاقتصادي الدولي على عدة قضايا رئيسية. أولاً، حوكمة المؤسسات المالية الدولية: لا يزال نظام الحصص في صندوق النقد الدولي، الذي يحدد حصص التصويت، يمنح الدول الأوروبية وزنًا زائدًا مقارنةً بحجمها الاقتصادي الحالي، في حين أن حصة الصين في الصندوق (حوالي 6.4%) تُعتبر أقل بكثير من وزنها في الاقتصاد العالمي. ولم يُنفذ إصلاح عام 2010، الذي كان من شأنه أن يزيد بشكل كبير من دور الدول النامية، إلا في عام 2016، بعد أن عرقله الكونغرس الأمريكي لمدة ست سنوات.

ثانيًا، الحصول على التمويل: أوضحت جائحة كوفيد-19 بشكل جليّ التفاوت الكبير في قدرة الدول الغنية والفقيرة على حشد الموارد في أوقات الأزمات. فقد لجأت الاقتصادات المتقدمة إلى حوافز مالية بلغ متوسطها أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لم تستطع الدول منخفضة الدخل تحمل أكثر من 2%. خصصت مجموعة العشرين 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة في عام 2021، والتي وصفها صندوق النقد الدولي بأنها "أكبر تخصيص لحقوق السحب الخاصة في التاريخ". وقد وُزعت هذه الموارد بشكل أساسي على الدول الأقل احتياجًا إليها، نظرًا لأن حقوق السحب الخاصة تُخصص وفقًا لحصص صندوق النقد الدولي.

ثالثًا، قواعد التجارة وحيز السياسات الصناعية: ترى الدول النامية أن قواعد التجارة التي تم التفاوض عليها في جولة أوروغواي تُقيد قدرتها على اتباع السياسات الصناعية التي استخدمتها الاقتصادات المتقدمة اليوم خلال مراحل تطورها، مثل حماية الصناعات الناشئة، ودعم الصادرات، ومتطلبات المحتوى المحلي، بينما تحمي في الوقت نفسه الدعم الزراعي للدول الغنية الذي يُضعف مزارعي الدول النامية.

5-3. أزمة شرعية المؤسسات الاقتصادية الدولية

إلى جانب المظالم السياسية المحددة، ثمة أزمة شرعية جوهرية تؤثر على المؤسسات الاقتصادية الدولية. فالشرعية - أي الاعتقاد بأن المؤسسة الحق في الحكم وممارسة السلطة وتوقع الامتثال - تتطلب كلاً من العدالة الإجرائية (المشاركة المناسبة وإتاحة الفرصة للتعبير عن الرأي) والأداء الموضوعي (تحقيق نتائج تُحسّن الرفاه).

تواجه المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى، في كلا البُعدين، عجزاً كبيراً. فقد سُلت آلية صنع القرار بالتوافق في منظمة التجارة العالمية نتيجةً لعدم القدرة على التوصل إلى اتفاق بين 164 عضواً ذوي مصالح شديدة التباين. وتعرضت أنشطة الرقابة والبرامج في صندوق النقد الدولي لانتقادات بسبب جمودها الأيديولوجي، وعدم مراعاتها للحساسيات الثقافية، وشروطها غير المُجدية. كما ضعف نظام الضمانات في البنك الدولي تحت ضغط الدول المقترضة، مما أثار مخاوف بشأن المعايير البيئية والاجتماعية. أما مجموعة العشرين، التي برزت كمنتدى رئيسي للحوكمة الاقتصادية العالمية بعد الأزمة المالية، فقد باتت عاجزة بشكل متزايد عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية مع تصاعد التوترات الجيوسياسية.

يعكس صعود المؤسسات البديلة -مثل بنك التنمية الجديد الذي أنشأته دول البريكس، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بقيادة الصين، ومبادرات التمويل الثنائية الصينية المختلفة -استياء الدول النامية من المؤسسات القائمة ورغبتها في إنشاء بدائل تعكس مصالحها وفلسفاتها التنموية بشكل أفضل. وبينما يرى المؤيدون أن هذا التعدد يزيد من توافر التمويل ويُرسخ منافسة صحية، يُبدي المنتقدون قلقهم إزاء تشتت المعايير، وانخفاض الشفافية، وتقويض المؤسسات متعددة الأطراف التي دعمت الحوكمة الاقتصادية العالمية.

6- تغير المناخ والاقتصاد الكلي للاستدامة

6-1. التكاليف الاقتصادية لتغير المناخ

يمثل تغير المناخ ما وصفه نيكولاس ستيرن بأنه "أكبر فشل سوقي شهده العالم على الإطلاق" - وهو أثر خارجي واسع النطاق، تتحمل تكاليفه بشكل غير متناسب أفقر الفئات وأكثرها ضعفاً، ولا تنعكس هذه التكاليف في الأسعار. وتُعدّ التكاليف الاقتصادية لتغير المناخ غير المُخفف كارثية محتملة. ويُشير أحدث تقرير تجميعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أنه عند ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 4 درجات مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، قد ينخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة

تتراوح بين 10 و23% مقارنةً بعالمٍ خالٍ من تغيير المناخ، مع تكبّد المناطق الاستوائية - وهي بالفعل أفقر مناطق العالم - أكبر الخسائر، حيث ستشهد أشدّ درجات الإجهاد الحراري، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتغيرات في هطول الأمطار.

وحتى عند مستويات احترار أكثر اعتدالاً، تظلّ الاضطرابات الاقتصادية كبيرة. يُقدّر بيرك، وهسيانغ، وميغيل أن الاحترار غير المُخفّف قد يُقلّل متوسط الدخل العالمي بنسبة 23% بحلول عام 2100 مقارنةً بعالمٍ خالٍ من تغيّر المناخ، مع آثارٍ بالغة الخطورة على وجه الخصوص في البلدان التي تشهد ارتفاعاً في درجات الحرارة. وتُدرِك الهيئات التنظيمية المالية والبنوك المركزية بشكلٍ متزايد أن المخاطر المناخية المادية -التي تُهدّد الإنتاجية الزراعية، والبنية التحتية الساحلية، والموارد المائية، وصحة الإنسان -تُشكّل مصادر للمخاطر المالية النظامية.

6-2. فجوة التمويل المناخي الدولي

وضع اتفاق باريس لعام 2015 إطاراً للمساهمات المُحدّدة وطنياً في خفض الانبعاثات، ولكنه ترك المسألة الحاسمة المتعلقة بتمويل المناخ -أي نقل الموارد من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات النامية لدعم التخفيف والتكيف -دون حلٍ كافٍ. لم يُوفّ بالتزام الدول المتقدمة بتوفير 100 مليار دولار أمريكي سنوياً للدول النامية بحلول عام 2020، إذ بلغت التدفقات الفعلية حوالي 83 مليار دولار أمريكي في ذلك العام. وقد تم الوفاء بهذا الوعد بأثر رجعي في عام 2022، إلا أن الدول النامية جادلت بشدة بأن مبلغ 100 مليار دولار أمريكي سنوياً غير كافٍ إطلاقاً مقارنةً بحجم التحدي.

وقدّر فريق الخبراء المستقل رفيع المستوى المعني بتمويل المناخ، الذي أنشأته رئاسة مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، أن الدول النامية (باستثناء الصين) تحتاج إلى حوالي 2.4 تريليون دولار أمريكي سنوياً في استثمارات المناخ بحلول عام 2030، منها ما يقارب تريليون دولار أمريكي من مصادر خارجية، وهو رقم يفوق التدفقات الحالية بعشرة أضعاف. لا يتطلب حشد هذه التدفقات زيادة التمويل العام من حكومات الدول المتقدمة فحسب، بل يتطلب أيضاً إصلاحات جوهرية لنظام التمويل التنموي متعدد الأطراف، وذلك من خلال تعزيز قدرته على التأثير، وتقليل مخاطر الاستثمار الخاص، والتحول من الإقراض القائم على المشاريع فقط إلى دعم الميزانية البرنامجية.

6-3. تعديل الكربون على الحدود، والتوترات التجارية

أدى البعد الدولي لسياسة المناخ إلى ظهور توترات تجارية جديدة من خلال آليات تعديل الكربون على الحدود. تفرض آلية تعديل الكربون الحدودية التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي دخلت مرحلتها الانتقالية في أكتوبر 2023 وستُطبق بالكامل اعتبارًا من عام 2026، سعرًا للكربون على واردات السلع كثيفة الكربون -كالصلب والأسمنت والألومنيوم والأسمدة والكهرباء والهيدروجين -وذلك لمنع "تسرب الكربون" (أي نقل الإنتاج كثيف الكربون إلى مناطق ذات سياسات مناخية أضعف) وتحقيق تكافؤ الفرص لمنتجي الاتحاد الأوروبي الخاضعين لنظام تداول الانبعاثات.

وبينما يؤيد الاقتصاديون عمومًا تسعير الكربون باعتباره الأداة الأكثر فعالية في سياسات المناخ، فقد لاقت آلية تعديل الكربون الحدودية معارضة شديدة من الدول النامية التي تُصدّر سلعًا كثيفة الكربون إلى الاتحاد الأوروبي. وقد جادلت دول مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وتركيا بأن هذه الآلية تُعدّ "حمائية بيئية" تُقوّض آفاق تنميتها وتنتهك مبادئ منظمة التجارة العالمية المتعلقة بعدم التمييز. إن توافق التدابير التعويضية القائمة على التعاون مع قانون منظمة التجارة العالمية أمر غير مؤكد حقًا -فقد يكون من الممكن الدفاع عنها بموجب الاستثناءات العامة إذا تم تصميمها وتطبيقها بطريقة غير تمييزية، ولكن اتساقها مع التزامات الدولة الأكثر رعاية واتفاقية الإعانات والتدابير التعويضية أمر محل خلاف.

6-4. الانتقال العادل واختلالات التنمية

تتأثر سياسات الحوكمة المناخية الدولية بشكل كبير بالتفاوتات التاريخية في الانبعاثات التراكمية. إذ تُسهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معًا بنحو 46% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منذ عام 1850، بينما لا تتجاوز مساهمة أفريقيا -التي يبلغ تعداد سكانها 1.4 مليار نسمة -3%. ومن المفهوم أن الدول النامية أصرت على ضرورة تقييم مسارات انبعاثاتها في سياق احتياجاتها التنموية وحققها في النمو الاقتصادي الذي تتمتع به الاقتصادات المتقدمة.

يُشكل هذا معضلات حقيقية للحوكمة المناخية العالمية. فتركز أرخص احتياطات الوقود الأحفوري المتبقية في دول -لا سيما في أفريقيا والجنوب العالمي -لم تستغلها بالكامل بعد، وهي في أمس الحاجة إلى العائدات التي يمكن أن تُدرّها لتمويل التنمية والتكيف مع آثار تغير المناخ التي لم تُسهم إلا قليلاً في حدوثها. يتطلب سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية الصادر عن وكالة الطاقة الدولية (2021) عدم تطوير أي مشاريع جديدة للنفط أو الغاز أو الفحم تتجاوز المشاريع الملتزم بها بالفعل، وهو قيد تعتبره الدول النامية مجحفًا للغاية. ولا يتطلب حل هذه التوترات زيادة التحويلات المالية المتعلقة بالمناخ فحسب، بل يتطلب أيضاً إعادة نظر جذرية في أطر الحوكمة العالمية بما يعكس بشكل كافٍ مصالح ومطالب أفقر دول العالم.

7. مقترحات إصلاح النظام الاقتصادي الدولي

7-1. إصلاح حوكمة التجارة متعددة الأطراف

تتراوح مقترحات إصلاح منظمة التجارة العالمية بين تعديلات تدريجية وإعادة هيكلة جذرية. وتتمثل الأولوية القصوى في إعادة تفعيل هيئة الاستئناف أو إنشاء بديل فعال لها. يوفر نظام التحكيم المؤقت متعدد الأطراف (MPIA) ، الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي ومجموعة من أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين في عام 2020، آلية مؤقتة لحل الطعون بين الأعضاء المشاركين، ولكنه لا يشمل الولايات المتحدة، وبالتالي لا يمكنه أن يحل محل هيئة الاستئناف في النزاعات المتعلقة بالولايات المتحدة.

تشمل الإصلاحات الهيكلية الأخرى مقترحات للتحويل من اتخاذ القرارات بالتوافق إلى التصويت المرجح أو النهج الهرمي الذي يسمح بـ "تفاوت في الأداء" - أي تقدم مجموعات مختلفة من الدول في قضايا مختلفة بسرعات متفاوتة. يقترح بعض الباحثين وضع إطار لمنظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات الصناعية، يميز بين السياسات الصناعية المشروعة التي تخدم المصلحة العامة والإعانات المشوهة التي تضر بالشركاء التجاريين، مع التسليم بأن قدرًا من السياسات الصناعية أمر لا مفر منه ومرغوب فيه. بينما يدعو آخرون إلى "نهج متعدد الأطراف" تتفاوض فيه مجموعة من أعضاء منظمة التجارة العالمية على اتفاقيات بشأن قضايا - كالتجارة الرقمية والاستثمار وسياسة المنافسة والشركات المملوكة للدولة - التي لا يمكن التوصل فيها إلى توافق في الآراء بين جميع الأعضاء، مع إمكانية انضمام آخرين لاحقاً.

7-2. إصلاح الهيكل المالي الدولي

نوقش إصلاح النظام النقدي الدولي لعقود دون تغيير جوهري، مما يعكس صعوبة العمل الجماعي. وتشمل المقترحات توسيع دور حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي دولي للحد من الاعتماد على الدولار؛ وإنشاء جهة إقراض دولية حقيقية تُعتبر الملاذ الأخير، مع إمكانية الوصول التلقائي وغير المشروط إليها؛ وتحسين آلية تسوية الديون السيادية من خلال نهج تشريعي على غرار ما اقترحته أن كروجر من صندوق النقد الدولي عام 2001.

وتتمثل الإصلاحات الأكثر واقعية سياسياً على المدى القريب في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية. ويشمل ذلك زيادة الموارد المتاحة من خلال الترتيبات المالية الإقليمية، مثل مبادرة شيانغ ماي للتعددية في آسيا، وتحسين أدوات صندوق النقد الدولي الاحترازية لتسهيل الوصول إليها دون الوصمة المرتبطة حالياً ببرامج الصندوق، وضمان إتاحة خطوط المقايضة - المتاحة حالياً بشكل أساسي للبنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة - للأسواق الناشئة في أوقات الأزمات.

وفيما يتعلق بالديون السيادية، تبدو التحسينات التدريجية من خلال الإطار المشترك لمجموعة العشرين وبنود تنسيق الدائنين الأقوى في عقود السندات أكثر جدوى من النهج التشريعي، على الرغم من استمرار دعاة الإصلاحات الأكثر طموحاً في الضغط من أجلها. تمثل مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن الإقراض والاقتراض السيادي محاولةً لإرساء معايير مشتركة، على الرغم من أنها تفتقر إلى القوة الإلزامية.

7-3. الحوكمة الرقمية والتعاون الضريبي

أحرز تقدم في حوكمة التجارة الرقمية من خلال مبادرة البيان المشترك لمنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية، وهي مفاوضات متعددة الأطراف أسفرت عن التزامات بشأن التوقيعات الإلكترونية، والبريد العشوائي، وحماية المستهلك بين ما يزيد عن سبعين دولة مشاركة. ومع ذلك، لا تزال القضايا الأكثر إثارة للجدل - تدفقات البيانات، وتوطين البيانات، والوصول إلى شفرة المصدر، ومعاملة الخدمات الرقمية - دون حل، وتواجه المبادرة نفسها معارضة من الدول النامية التي تعتبرها تقوض سيادتها الرقمية وخياراتها في السياسة الصناعية .

لا يزال التعاون الدولي في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي في مراحله الأولى. توفر مبادئ الذكاء الاصطناعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019) وتوصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (2021) أطراً معيارية، إلا أنه لا توجد حتى الآن قواعد ملزمة متعددة الأطراف بشأن تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره ومساءلته. وتعدّ مخاطر اتباع نهج مجزأ، أشبه بـ"الإنترنت المنقسم"، في إدارة الذكاء الاصطناعي - مع وجود أنظمة تنظيمية غير متوافقة بين الصين والولايات المتحدة وأوروبا - كبيرة بالنسبة للكفاءة الاقتصادية وتماسك البنية التحتية الرقمية العالمية.

وفيما يتعلق بالضرائب الدولية، يُمثل حل الركيذتين لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين تقدمًا ملحوظًا، ولكنه يتطلب مزيدًا من الجهود التنفيذية والإرادة السياسية، لا سيما في الولايات المتحدة. وتدعو مقترحات تكميلية من تحالفات الدول النامية إلى دور أكبر للأمم المتحدة في إدارة الضرائب الدولية، انطلاقًا من أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بوصفها تجمعًا للدول الغنية، لا تُمثل مصالح الاقتصادات النامية تمثيلًا كافيًا في وضع معايير الضرائب.

7-4. تمويل المناخ والتجارة - التناسق المناخي

يتطلب توسيع نطاق تمويل المناخ لتلبية احتياجات الدول النامية مجموعة من الأدوات: زيادة رأس مال بنوك التنمية متعددة الأطراف من خلال مساهمات المساهمين وإصلاح أطر كفاية رأس المال؛ وأدوات مبتكرة مثل الضمانات والتمويل المختلط والسندات الخضراء لجذب رؤوس الأموال الخاصة؛ وآليات تخفيف الديون التي تُتيح حيزًا ماليًا للاستثمار المناخي في الدول النامية المثقلة بالديون.

ويتطلب تحقيق التناسق بين سياسات التجارة والمناخ، كحد أدنى، وضوحًا بشأن توافق تدابير المناخ مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وحوارًا متعدد الأطراف حول معايير تسعير الكربون للحد من مخاطر النزاعات التجارية المتعلقة بآليات تعديل المناخ القائمة على التعاون، وإحراز تقدم حقيقي في إلغاء دعم الوقود الأحفوري -الذي بلغ 7 تريليونات دولار أمريكي عالميًا في عام 2022، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي. وبشكل أكثر طموحًا، يمكن لنادي المناخ -الذي اقترحه اقتصاديون من بينهم ويليام نوردهاوس والذي روجت له الرئاسة الألمانية لمجموعة السبع في عام 2022 - أن يوفر إطارًا للدول ذات أسعار الكربون المتقاربة للتعاون في خفض الانبعاثات مع إدارة العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء.